
موريتانيا بين الانقلابات والرمال المتحركة .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، ١٨ مارس ١٩٨٥، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

موريتانيا بين الانقلابات والرمال المتحركة

موريتانيا بلد لا تنتشر اخباره الا عند حدوث انقلاب. ولكنه سرعان ما يختفي من دائرة الضوء ليعاود معالجة مشاكله الكثيرة بعمق، وفي ظل تعتيم شبه كامل. يحاول الاستعراض التالي، بعد المرور على الوضع السياسي، تقديم صورة عن حجم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

في منتصف آذار (مارس) ١٩٨٤، كتبت المخابرات السرية بجنوب افريقيا الى احدى الجهات الفرنسية المختصة بشؤون افريقيا، تخبرها بان «معاوية ولد الطايع سوف يقوم بانقلاب عسكري في المستقبل القريب.. اذ تتوفر الآن مجموعة من العوامل المماثلة لتلك التي وجدت عند الاطاحة بالرئيس مختار ولد دادة عام ١٩٧٨..».. ذلك الخبر الذي ارسل تحت عنوان: «موريتانيا في النزعات الأخيرة»، اعقب التغيير الوزاري الذي جرد معاوية من رئاسة الوزارة، وتمركز

السلطات في يد محمد خونا ولد هيدالله، الذي جمع بين رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزارة ووزير الدفاع..

وبالفعل في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، اطاح ولد الطايع بولد هيدالله.. وهنا نطرح سؤالا: هل بالفعل هناك تماثل او تشابه بين الظروف في كلاً من الانقلابين؟! ام ان هناك عوامل اخرى، وايد تدبر بدقة ما يحدث في البلاد المتخلفة من تغيرات، لأن ما هو موجود، لم يعد هو الوضع الأمثل لمصالح الاستعمار الجديد في هذا البلد او ذاك؟ في ١٩٦٠، تنال موريتانيا استقلالها، بعد نحو نصف قرن من الاحتلال الفرنسي، وبعد خمس عشرة سنة من تاريخ الاستقلال، تدخل حلبة الصراع، متحالفة مع المغرب لاقتسام الصحراء الغربية (الاسبانية)، مدفوعة الى ذلك بتشجيع من الفرنسيين، ومفضلة ان يكون بينها وبين المغرب حاجز، من الرمال، عن ان تقترب المغرب بحدودها حتى تخوم موريتانيا، ربما لأن المغرب تعتبر ان موريتانيا جزء من المغرب الكبير، الذي كان موجوداً في القرن الحادي عشر الميلادي.. ولأن المغرب لم تعترف بهذه الدولة المستقلة الا بعد تسع سنوات من استقلالها.. ولم يبدأ التبادل الدبلوماسي بين البلدين الا عام ١٩٧٠. بل ان دخولها كعضو في جامعة الدول العربية لم يكن الا في ١٩٧٣! بعد ان اثبتت تمسكها بالقومية العربية والانتماء الاسلامي في كل الفرص، وخاصة ابان فترات الصراع الاسرائيلي ـ العربي..!

ما يدور في هذه الفترة من احداث له أهمية خاصة في فهم التطورات الداخلية في موريتانيا، وكذلك تحالفاتها العالمية.. يرفض البنك الدولي تمويل مشروع بناء ميناء نواكشوط (العاصمة)، فتساعدها الصين الشعبية، ثم تتوالى المساعدة من الجزائر وليبيا والكويت. وفي ١٩٧٤ تصبح الظروف مواتية لتأمم الدولة الموريتانية للشركات الدولية النشاط، التي تستغل مناجمها من الحديد والنحاس.. فتسيطر الدولة على شركة «ميفرما» (Miferma)، التي كانت تعد دولة في داخل الدولة، ويهدد رأس المال الدولي

باستخدام السياسة التي اسقط بها حكومة الليندي في الشيلي، اي تجميد مستحقات موريتانيا من صادراتها للخارج، وعدم تفريغ

حمولات البواخر بالموانىء الاوروبية، وشن حرب اسعار ضد الخامات الموريتانية.. الا ان هذه السياسة لم يتم استخدامها، لأن الغرب علم بان موريتانيا سوف تتبع المغرب في مناداتها باقتسام الصحراء الغربية.

وتدخل موريتانيا في آخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥، في الحرب مع الصحراويين، وتقطع العلاقات بينها وبين الجزائر.. وترهق

الحرب ميزانية الدولة، مشتركة في ذلك مع الجفاف، الذي بدأ يعم منطقة الساحل، بالاضافة الى الهجمات التي تقوم بها الجرذان والجراد.. وتسرع السعودية وابو ظبي والكويت بتقديم المساعدات المالية للدولة حديثة الاستقلال ـ وفي حالة حرب ـ مساعدات تتجاوز في قيمتها ميزانية الدولة، التي يذهب اكثر من نصفها للدفاع.. في الوقت الذي قامت الجرذان والجراد بالتهام نصف المحصول الزراعي!

وتحملت الجماهير الموريتانية بدورها تبعة الحرب.. «ضرائب خاصة للدفاع الوطني: الاجير يعطي جزءاً من اجره، بين يوم وثلاثة ايام كل شهر، والشركات ٢ بالمئة من معاملاتها الى جانب حملات التبرع من الخارج خاصة فرنسا..

وبعد ان ندّد مختار ولد دادة بالفرنسيين، وقطع في ١٩٧٢ معاهدة التعاون العسكري التي كانت سارية منذ ١٩٦١، عاد مرة اخرى في ١٩٧٧ لمطالبة فرنسا بالعودة للدفاع عن «تكامل الأراضي الموريتانية».. فتشترك فرنسا فعلياً بقواتها الى جانب المغرب وموريتانيا من خلال لجنة عسكرية موحدة في حرب الصحراء.

وينتج عن تلك الحرب تمزق داخلي، فجزء من الشعب يرى انها

حرب لا تعنيه ولا تخصه، وكذلك القسم الآخر الذي يرى فيها حرباً بين الاشقاء، واولاد العم من القبائل الاخرى.. ويتجمع في وقت واحد، تحطم المحصول الزراعي، اغلاق المناجم بعد هجمات قوات البوليساريو عليها، والتضخم، وانخفاض اسعار المواد الاولية في السوق الرأسمالي الدولي، الذي اخذت حدة الازمة التي بدأت في اواخر الستينات توقف قطاعات كبيرة من انشطته. ويتمزق الحزب الحاكم (حزب الشعب الموريتاني) وينتشر الفساد في قلب اجهزة الدولة، ويبدأ تزايد عدد العسكريين في الحكومة، وفي قمة الاجهزة الادارية، كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة..

وفي العاشر من تموز (يوليو) ١٩٧٨، يقوم مجموعة من الضباط، بقلب نظام الحكم، من اجل اخراج البلد من الأزمة، وتوقف قوات البوليساريو القتال لاظهار ما تسميه «حسن نيتها» وانتظار خطوة مماثلة من طرف موريتانيا..

تستلم المجموعة العسكرية، السلطة فنجد اقتصاد موريتانيا يعبر عنه أفضل تعبير المثل القائل «خراب وتقعد على تلة».. ليس في خزينة الدولة من النقود ما يمكن معه دفع أجور موظفي الحكومة منذ شهر قبل الانقلاب، تدهور في صادرات خامات الحديد من ١٢ مليون طن الى ٨ مليون طن بين ١٩٧٤ و١٩٧٨. دين على الشركة الوطنية للمناجم والصناعة يقدر بنحو عشرة ملايين دولار يجب تسديده للمساهمين السابقين قبل التأميم هذا عدا ديونها للحكومة، انخفاض في قيمة العملة المحلية (الاوقية) بنحو نصف قيمتها، ارتفاع في الدين

العام الخارجي من ١٣٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٦ حيث اصبح ليمثل ٧٧ بالمئة من اجمالي الدخل القومي. في حين ان هذه النسبة لم تكن الا ١٣ بالمئة بالنسبة لنحو ٧٥ بلداً متخلفاً! ولم يغط الانتاج الزراعي الا سدس الاحتياجات نتيجة

القحط والجفاف..

تتوقف الحرب بين موريتانيا وقوات البوليساريو مدة سنة كاملة، ليعاود الصحراويون الهجوم في شهر تموز (يوليو)، على اثر الانقلاب (في حزيران/ يونيو - ١٩٧٩) الذي اطاح بمصطفى ولد محمد السالك الذي قاد الانقلاب ضد مختار ولد دادة.. ويترأس موريتانيا محمد ولد لولي.. بعد أسبوع من هجوم البوليساريو، تصوت موريتانيا في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية، على الاقتراح المطالب باجراء استفتاء في الصحراء الغربية حول مشكلة الاستقلال الذاتي.. ثم بعد عشرة أيام تعلن موريتانيا بان ليس لها حق تطالب باستعادته في الصحراء الغربية، وتوقع في أب (اغسطس) من السنة نفسها اتفاقية سلام مع البوليساريو في الجزائر التي تسترجع علاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، وتعلن الأخيرة انتهاء التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع المغرب..

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ يستولي رئيس الوزراء محمد خوانا ولد هيدالله على منصب رئيس الجمهورية! وفي آذار (مارس) في العام التالي تفشل محاولة لابعاد ولد هيدالله، يتلوها قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، لتعود العلاقات مرة اخرى في حزيران (يونيو) من نفس العام، ويلتقي ولد هيدالله والملك الحسن. ثم في شباط (فبراير) ١٩٨٢، تفشل محاولة اخرى لقلب نظام الحكم قام بها ولد السالك رئيس الدولة السابق، بالاشتراك مع بن جارا رئيس الوزراء الذي كان قد استبدل في نيسان (ابريل) ١٩٨١ بمعاوية ولد الطايع..!!

هذه الانقلابات والانقلابات المضادة، وهذا التردد في العلاقات الخارجية، بعكس الاختلاف العميق الذي يسود الطبقة الحاكمة في موريتانيا.. التدهور الاقتصادي لم يتوقف حتى بعد خروج موريتانيا من الصراع على الصحراء.. كأن هناك تآمر بين الطبيعة والاستعمار على استمرار الأزمة.. فالجفاف يزداد والسوق الرأسمالي ما زال يمارس ضغوطه لخفض اسعار الخامات المعدنية التي توفر نحو ٤٠

بالمئة من الدخل القومي، وبرغم الدعوة تلو الدعوة لحضور رأس المال الاجنبي «للمشاركة والمساهمة» في استغلال الموارد الطبيعية لموريتانيا، لا يلبي النداء الا رأس المال الموجه نحو الانشطة غير الانتاجية.

يضاف الى ذلك ما نجم عن هذه الاوضاع الاقتصادية المتدهورة من اثار اجتماعية ومحاولة استغلال كل طرف لها واحداث تغيير على قمة السلطة تحت دعوى الرغبة في «الاصلاح»!

فما هو حال هذا البلد الذي يتوالى عليه «المصلح» تلو الآخر، ويقفون في نهاية المطاف في حالة عجز، وفي ترقب الانقلاب الجديد الذي يقوم به «رفاق الطريق»؟

يعيش نحو ٢ مليون موريتاني، على رقعة تزيد مساحتها عن المليون كلم مربع، ولا تزرع الا واحد في المئة فقط من هذه المساحة!.. ومشكلة الزراعة هي اعتمادها على الامطار، والآبار.. تكلفة الآبار باهظة.. (ما بين ١٥ و٢٥ الف اوقية ـ الدولار يعادل ٥٥ اوقية). فاذا كانت القرية التي يقدر سكانها بالف شخص تحتاج اكثر من ثلاثمئة (٣٠٠) بئر للزراعة وللماشية فلنا ان نتصور حجم التكلفة لشعب يعمل ٨٠ بالمئة منه أساساً بالزراعة!

ويرتبط بالجفاف ظاهرة زحف الصحراء على الارض الخضراء، وهي مشكلة تهدد كثيراً من البلاد التي تزرع نطاقاً ضيقاً من الارض المحاطة بالصحراء.. وتشترك عديد من المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للغذاء والزراعة وعديد من البلاد العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، في تقديم القروض لمحاولة تثبيت كثبان الرمال المتحركة بوضع عوائق صناعية في مواجهة العواصف واتجاه الريح، او من خلال التشجير غير ان نتائج هذا الجهد لم تؤت ثمارها نتيجة طول فترة الجفاف..

بل ان خطورة الجفاف، وضعت موريتانيا امام كارثة محققة تتمثل في استهلاكها لاجمالي ثروتها الخشبية (الغابات) مع نهاية عام ١٩٨٦ حسب تقدير الخبراء الدوليين.. فهذه الثروة تستهلك بمعدل مليون متر مكعب في الاستخدامات المنزلية كوقود وغيره، وذلك بدوره يصبح عاملا مساعداً لزحف الصحراء على الارض الزراعية.

وتخلق مشكلة الجفاف، وانعدام تطوير البرنامج الزراعي الموريتاني الرامي الى الاكتفاء الذاتي غذائياً مع نهاية القرن الحالي، تخلق ازمة غذائية حادة.. فالانتاج المحلي يوفر ٥ بالمئة فقط من الاحتياجات. والانتاج الزراعي هبط من ٨٠ الف طن (كمعدل سنوي) الى ١٢ الف طن لعام ١٩٨٤.. ويعود السبب الاساسي الى العجز بنسبة ٧٠ بالمئة في كمية مياه الامطار السنوية! بل ان مستوى المياه في نهر السنغال الذي يجري في جنوب موريتانيا لم يصل معدله الا الى نحو عشر المعدل العادي وهي ظاهرة لم تحدث منذ عام ١٩٠٤!

وكانت الضربة قاضية لقطعان الحيوانات (من الابقار والاغنام والماعز) التي انخفض عددها من ٢,٥ مليون رأس الى ١,٣ مليوناً.. وحتى هذه القطعان لم تجد بموريتانيا طعاماً لها، فاتفقت الدولة مع السنغال بالسماح للرعاة بالهجرة نحو نهر السنغال وكذلك تم اتفاق مماثل مع حكومة مالي، لكي يتم انقاذ ما يمكن انقاذه.

اما البشر، فقد هجروا القرى، ولم يبق خلفهم الا شجيرات إصفرّ ورقها من الحرّ والعطش.. ذهب الآلاف نحو المدن.. أو بمعنى ادق، نحو تخوم المدن حيث يعيشون في اكواخ الصفيح... بجانب العمارات الفارهة المكيفة الهواء.. فسكان العاصمة على سبيل المثال ارتفع عددهم بين ١٩٨١ و١٩٨٤ من ٢٠٠ الى ٦٠٠ الف شخص في مدينة لا تحتمل! ٣٠ الفاً.. ولقد عبرت مشكلة الهجرة نحو الحضر، تحت وطأة هجوم القحط والجفاف باختلال هيكلي في تركيب السكان.. فمن ناحية لم تصبح الاسرة الوحدة الاساسية للانتاج، فالرجال انصرفوا بالقطعان نحو اماكن تواجد المياه، تاركين خلفهم النساء والاطفال وكبار السن.. ومن ناحية اخرى فقد القرويون حرفتهم الاصلية، الزراعة، وتحولوا الى اعمال اخرى غير انتاجية فخلال عقد من الزمن، تحول اثنان من كل ثلاثة من البدو الى حضريين، يعيشون على هوامش المدن في ظل ظروف شديدة القسوة، وعرضة لابتزاز تجار السوق السوداء، الذين يبيعون لهم المياه الصالحة للشرب، البرميل بثمانية اضعاف قيمته! فموريتانيا لا يتمتع الا نحو سدس سكانها فقط بوصول المياه الصالحة للشرب لهم.. ونحو ثلث القرى لا تمتلك الآبار المجهزة وبدأت الآبار الموجود تتدهور.

وهذا الانعدام في تقديم الخدمات الأساسية، نجده في ظاهرة تمركز الاطباء في العاصمة التي يوجد بها وحدها ثلاث اخماس الاطباء بموريتانيا، ونحو نصف المولدات وثلث الممرضات بل كل اطباء الاسنان! ومن هنا تتضح بعض اسباب ارتفاع وفيات الاطفال الذين يموت خمسهم قبل ان يصلوا الى عامهم الأول.. «منطقي».. فثلث السكان فقط يتمتعون برعاية صحية! الى جانب ان الدولة لا تخصص الا ٣,٦ بالمئة فقط من ميزانيتها للخدمات الصحية، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بحد ادنى يعادل عشر الميزانية!

يضاف الى ذلك ان ثلاثة ارباع الاطفال يعانون من سوء التغذية، والاطفال اقل حجماً ووزناً من المتوسط، ويتعرضون سريعاً للالتهابات

والامراض المعدية وتحتاج موريتانيا الى نحو ٢ مليون دولار فقط لمواجهة مشكلة هؤلاء الاطفال، ولاحضار ممرضات واطباء وللتطعيم!

وتضاف لمشاكل موريتانيا، مسألة اجتماعية اخرى ذات طابع خاص، وهي مسألة العبودية.. نعم.. العبودية التي كانت ظاهرة متواجدة حتى تموز (يوليو) ١٩٨٠، عندما الغاها النظام في ظل فترة هيد الله. وان كانت الجماعة البريطانية لمناهضة العبودية تقول بانه في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، ما زال ١٠٠ الف شخص يعيشون في حالة عبودية او رق.. ويقول أحد المسؤولين الموريتانيين.. بالفعل ما زالت بعض العلاقات العبودية موجودة، ولا يمكن التخلص منها نهائياً، الا بعد انتهاء فترة الجفاف.. اذ يمكن حينئذ توزيع الارض على الارقاء الذين اعتقوا لكي يزرعوها لحسابهم..

كانت النتيجة الفورية لتحطم الهيكل الانتاجي الزراعي والرعوي، تحول ثلثا السكان الى جيش دون عمل ودون اي دخل اطلاقاً..

وفي قطاع الصيد، الذي يمد الدولة بنحو خمسي ميزانيتها، كانت النتيجة سيئة نسبياً من حيث كمية السمك أو المصدر منه.. فدخل الدولة انخفض ليوازي دخلها منه عام ١٩٧٩. وذلك نتيجة السياسة الجديدة التي اتبعتها لحماية شواطئها من اساطيل الصيد العملاقة، الكورية الجنوبية، واليابانية والاسبانية. فقد املت الدولة على هذه الاساطيل ان تعطي لموريتانيا كل كميات لاسماك التي تصطادها في المياه الاقليمية، بعد ان كانت تعطي نسبة فقط، فانسحبت هذه الإساطيل!

اما قطاع المناجم، فيواجه منذ سنوات ضغوطاً خارجية، منذ التأميم، ومحاولة موريتانيا وضع يدها على ثروتها الوطنية المحلية.. وهي سياسة تقليدية لرأس المال الدولي، عندما يسمى كل تأميم «اشتراكية»، اي معاداة ومحاربة هذا البلد الذي يسعى للتحرر الوطني او ذاك الذي يحاول الخروج من التبعية..

فالصادرات انخفضت خلال الاعوام القليلة الماضية بنحو الخمس فيما يتعلق بخامات الحديد، الى جانب الهبوط في الاسعار العالمية، الذي يضاعف في حجم خسارة موريتانيا. وجدير بالاشارة ان مناجم النحاس كانت قد اغلقت في ١٩٧٨ برغم اهميتها الحيوية للبلد، وظل عدم استغلالها مرتبطاً بفترة الحرب، وبدأت الدولة في ١٩٨٠ برنامجاً لاعادة فتح هذه المناجم، من خلال شركة تشترك في رأس مالها كل من ليبيا والعراق..

وتهتم رؤوس الاموال الاجنبية، العربية والغربية، بالثروات المعدنية من موريتانيا، فالكويت تسهم في مشروعات الاستثمار في مناجم الجبس من خلال شركة مشتركة كويتية ـ موريتانية.. وكذلك يشترك الصندوق العربي للانماء، وعديد من المشروعات والبنوك الاسلامية توجه رؤوس اموالها نحو مشروعات ومساعدات مختلفة، لعل اهم ما قدمه البنك الاسلامي للتنمية اكثر من ٣ ملايين دولار

على اهم ما قدمه البنك الاسلامي للتنمية اكثر من ١ مليون دينار اسلامي، والكويت نحو ٤ مليون دولار في مشروعات هيدروليكية.. و٢ مليون دينار كويتي من صندوق الانماء من اجل انشاء صندوق وطني للتنمية..

وقائمة المساعدات العربية والدولية طويلة وتحمل كل التناقضات، بين هبات صينية، وقروض من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (التي اعطت موريتانيا في آب (اغسطس) ١٩٨٤ نحو ١٠ مليون دولار).. الى آخره.. وبرغم هذه المساعدات فميزانية الدولة تعاني من عجز دائم يصل الى ٣ مليار أوقية ويتم تمويل هذا العجز. من خلال القروض الداخلية والخارجية ومن خلال الهبات التي تعطيها بعض الدول العربية البترولية، وادت هذه المساعدات عام ١٩٨١ على سبيل المثال الى تخفيض العجز بميزان العمليات الجارية من ١١١ مليون دولار الى ١٩ مليوناً فقط.. ومن ناحية اخرى نجد تدهوراً، ملحوظاً نتيجة ما اصاب القطاعات الانتاجية، ويتمثل هذا التدهور في انخفاض المعدل السنوي لنمو الدخل المحلي الى ٢ بالمئة فقط في فترة السبعينات مقابل ثلاث اضعاف هذا المعدل في فترة الستينات

يضاف الى ذلك بالطبع مديونية موريتانيا.. فعندما قام الانقلاب العسكري عام ١٩٧٨ بالاستيلاء على السلطة، كانت الديـون الخارجية ٨٥٠ مليون دولار، ينخفض هذا الدين الى ٥٩٠ مليوناً فقط عام ١٩٧٩ ثم يرتفع عام ١٩٨٢ الى مليار دولار، ليشكل ١٤٧ بالمئة من اجمالي الناتج القومي!!

وتعود هذه الظاهرة بالتأكيد في جانب منها الى تفشي القحط والجفاف وتهدم الهيكل الانتاجي. الا انه يجب ان يضاف الى ذلك عوامل اخرى، يبدو انها حلت محل الحرب في تخريب اقتصاد موريتانيا.. واهم هذه العوامل ظاهرة الفساد والتبذير والبذخ التي يتمتع بها العالم المتخلف التابع.. ولعل ظاهرة العجز بالبنك الدولي الموريتاني والتي بلغت ٧ مليار اوقية، من تلاعبات وسرقات بعض

كبار المسؤولين هو أهم علامات هذا الفساد.. يضاف اليها طبعاً المشروعات «الاستهلاكية» كبرنامج تمويل انشاء محطات التلفزيون التي كلفت ملايين الفرنكات، ايضاً يقدر ان نصف الانشطة الاقتصادية والواردات تتهرب من دفع الضرائب الى خزينة الدولة.. بتسهيل من الرشاوي والفساد الذي يعم المجتمع..

فاذا اضفنا الى ذلك عاملا اجتماعياً هاماً وله خصوصية.. وهو العلاقات القبلية، والصراع القبلي القديم في داخل المجتمع الموريتاني، وكذلك الصراع العرقي الذي يغذيه التدخل الاستعماري الغربي، فاننا نجد في هذه العوامل قسطاً كبيراً في تفسير انقلاب ١٢ كانون الاول (ديسمبر) الماضي.. وهي صراعات لم يغير منها اعادة تركيب الهيكل الانتاجي، برغم اختلاله، على نمط حديث من خلال تجاوز العلاقات القبلية الى العلاقات الاجتماعية التي تقوم على انشطة اقتصادية تتجاوز الزراعة والري..

وان كانت الثورات والانقلابات تجد تفسيرها اساساً في العوامل الداخلية، من صراعات وعلاقات قوى وتناقضات، فان فهم هذه الثورات يستلزم ايضاً معرفة طبيعة العلاقات الخارجية، وتأثيرها المباشر او غير المباشر على تلك التناقضات والصراعات.. ولقد كان التاريخ دائماً مادة للبرهنة على هذه العلاقة بين الداخل والخارج في تطور نظم الحكم.. خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة متخلفة ـ تابعة.. فان هذا الدور الخارجي يلعب دوراً حاسماً احياناً في قلب موازين القوى الداخلية، سواء بالمساعدة المباشرة، او بالوعد بها اذا استلزم الامر.. وتاريخ افريقيا وغيرها يمتلىء بالقصص التي تبرهن على هذه الاطروحة.. فلنتذكر الكونغو واستبعاد لومومبا، وتشيلي واقصاء الليندي.. كمثالين دمويين لرفض الاستقلال للأمم حديثة التحرر من طرف رأس المال الخارجي..

واذا كان تاريخ موريتانيا الحديث شهد خمسة انقلابات ل

واذا كان تاريخ موريتانيا الحديث، شهد جملة انقلابات او محاولات، بعد ذلك الذي اقصى. مختار ولد دادة، في تموز (يوليو) ١٩٧٨، فان لا شك ان العوامل الخارجية كان لها دور اساسي في كل تغيير، على نحو أو آخر، نظراً لوجود موريتانيا في قلب منطقة صراع له بعد عربي، وبعده الآخر مرتبط بالاستراتيجية العالمية في افريقيا، والمحافظة على ما تسميه الدول الاستعمارية «بمصالحها الحيوية»!

واذا كانت هناك اسئلة عديدة طرحها البعض هنا وهناك، عن الجهة التي تقف خلف التغيير الذي حدث على قمة السلطة، واجاب البعض بان ذلك مجرد صراع داخلي في قلب الجماعة العسكرية الحاكمة بينما رأى البعض ان فرنسا كانت خلف الانقلاب، او على الاقل على علم به.. فقد كان الجنرال جانو لاكاز، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الفرنسي، موجوداً بموريتانيا حتى ساعات قبل الانقلاب..

ولعل لكل ذلك دلالته الفعلية. وتسمح فسحة الوقت التي انقضت منذ ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، تاريخ وقوع الانقلاب الى الآن باكمال الصورة ببعض العناصر الاخرى.

أعلنت الحكومة الموريتانية، بعد الانقلاب باستمرار اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، استقبل معاوية رئيس الجمهورية الجديد، محمد ولد السالك وزير الاعلام بالجمهورية الصحراوية.. وفي نفس الوقت، بعد ثلاث ايام كان محمد ولد مينة وزير العدل الموريتاني حينئذ، وزير الشؤون الخارجية بعد عدة ايام، في حضرة الملك فهد عاهل السعودية، حاملا له رسالة من الرئيس معاوية.. وفي ذات اليوم كان بالجزائر ثم تونس رسول آخر «وزير الخارجية» حاملا رسائلا مماثلة.. ثم يوم ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، طار محفوظ ولد المرابط وزير العدل، بعد التغيير الوزاري، الى منطقة الخليج حاملا رسائلا الى حكام كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وعمان وقطر والبحرين.. وفي العاشر من كانون الثاني (يناير)، التقى الرئيس معاوية بجماعة من

رجال الاعمال الكويتيين. وفي اليوم نفسه تمت لقاءات بالعاصمة الموريتانية بين وزراء الشؤون الخارجية الموريتاني ووزير التخطيط ووزير الصناعة وبين جماعة «البركة» التي تدير عدداً من البنوك الاسلامية بالمملكة العربية السعودية.. ويهدف هذا اللقاء الاخير الى «تقليص حجم الواردات الموريتانية وزيادة الصادرات»!

وفي اليوم نفسه ايضاً، وقعت تونس، او وزير خارجيتها، اتفاقية في العاصمة الموريتانية من اجل التعاون في مجالات الصيد والمواصلات والمناجم.

اما علاقات موريتانيا مع فرنسا على اثر الانقلاب فقد ازدادت تحسناً ففي يوم ٦ كانون الثاني (يناير)، اي بعد اقل من شهر من الانقلاب، كان الكولونيل احمدو ولد عبدالله، قائد القوات المسلحة الموريتانية في مقابلة خاصة مع الرئيس ميتران بالعاصمة الفرنسية.. وفي العاشر من الشهر نفسه وقع وزير التخطيط الموريتاني ولد سيدي وسفير فرنسا في موريتانيا، برنار لوبينو وبحضور رئيس لجنة التعاون الفرنسي جابريل ماسا، وقعوا اتفاقية تقضي باعطاء قرض من فرنسا لموريتانيا قيمته ٣ مليون فرنك..

تلك التنقلات والتوقيعات تكاد تنطق.. ولكن يظل السؤال لماذا استبدل هيدالله بولد الطايع؟.. قد نجد الاجابة في بعض ما احدثته سياسة الرئيس المخلوع من قلق لدى بعض الدول واصحاب المصالح، لما اتسمت به هذه السياسة «من تجاوزات»، او تجاوز ومبالغة من الاستقلال، سواء على المستوى الداخلي او الخارجي..

واذا كان ولد هيدالله بسياسته الداخلية اراد خلق علاقات اجتماعية جديدة تتجاوز العلاقات القبلية وتناقضاتها كما اوضحنا انفاً، فان ما احدثه بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، يعني على مستوى العلاقات العربية والدولية تجاوز التحالفات القائمة في المنطقة، على هذا النحو لا يمكن ان نفصل ما يدور في البلاد المتخلفة عن العوامل الخارجية خاصة في تلك البلدان التي تمثل مناطق

يعتبرها رأس المال الاجنبي حيوية لمصالحة فوجود الفوسفات واليورانيوم والحديد والنحاس بموريتانيا لا يمكن اغفاله من طرف رأس المال الدولي.. الماضي ما زال ماثلا.. فقد كانت شواطيء موريتانيا على المحيط طوال عهود طويلة ومنذ فجر التاريخ المعاصر حلبة صراع بين البرتغال واسبانيا وانكلترا وفرنسا.. فهي طريق تأمين تصدير سلع هذه البلدان، وكذلك الطريق الذي يضمن جلب الذهب والعبيد من افريقيا، وطريق التجارة العابرة..

والذي يضاف الآن الى هذه العوامل هو الاستراتيجية الدولية في افريقيا والشرق.. نقط ارتكاز المصالح، وسوق السلاح للبلاد التي تعاني شعوبها من المجاعة.. فاذا ارادت هذه الشعوب بعض اطنان من الدقيق والقمح لمواجهة الموت.. فلذلك شرط هو ان تكون حكيمة في قراراتها وفي سياستها. ولا تتهور باتخاذ قرار مفاجيء دون استشارة «الاصدقاء».

أي رسالة أو تعليق؟